

تونس تتوعد المقاتلين العائدين من بؤر التوتر

كتبه عائد عميرة | 31 ديسمبر ,2016



بنبرة حادة توعّد مسؤولون تونسيون، المقاتلين العائدين من بؤر التوتر بعقوبات صارمة تراوحت بين السجن والراقبة الأمنية المشددة بموجب قانون الإرهاب التونسي، مؤكّدين عدم وجود أي اتفاقية سرية في هذا الشأن تجمع بلادهم ببلدان أخرى.

السجن والراقبة الأمنية المشددة

إجراءات تتراوح بين السجن والراقبة الأمنية الشددة وإمكانية بناء وحدة سجنية جديدة خاصة بالمقاتلين التونسيين العائدين من بؤر التوتر، هذا ما أعلن عنه الناطق الرسمي باسم الحكومة التونسية إياد الدهماني، في أعقاب اجتماع وزاري استثنائي مساء أمس الجمعة، خصص للنظر في ملف عودة التونسيين الشاركين في القتال ببؤر التوتر، وأكد المسؤول التونسي أن حكومة بلاده عازمة على إيقاف العائدين من بؤر التوتر حال وصولهم إلى التراب التونسي ومحاكمتهم وفق قانون مكافحة الإرهاب.

وتتوفر لدى أجهزة الاستخبارات التونسية، معطيات عن هويات العناصر التونسية المقاتلة في الخارج، حسب الناطق الرسمي للحكومة، وتعتبر تونس، سوريا والعراق بؤر توتر.

وفي 23 من ديسمبر الحالي، أعلن وزير الداخلية التونسي الهادي الجدوب خلال جلسة مساءلة أمام البرلمان أن 800 جهادي تونسي عادوا من بؤر التوتر، وانضم أكثر من 5500 مقاتل تتراوح



أعمار معظمهم بين 18 و35 عامًا إلى تنظيمات جهادية في سوريا والعراق وليبيا بحسب تقرير نشره فريق عمل الأمم المتحدة عن استخدام المرتزقة عام 2015.

> يعدّ مرتكبًا لجريمة إرهابية ويعاقب بالسجن، كل من يتعمد استعمال تراب الجمهورية أو تراب دولة أجنبية لانتداب أو تدريب شخص

التعامل مع مسألة عودة المقاتلين من بؤر القتال والتوتر إلى تونس، تحتوي أيضًا إمكانية بناء" وحدة سجنية" خاصة بهم أو إعادة تأهيل وحدة سجنية أخرى لاحتوائهم، حسب الناطق الرسمي باسم الحكومة التونسية.

ويعتبر الفصل 33 من قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال، على أنه "يعدّ مرتكبًا لجريمة إرهابية ويعاقب بالسجن، كل من يتعمد استعمال تراب الجمهورية أو تراب دولة أجنبية لانتداب أو تدريب شخص (..) بقصد ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية (..) داخل تراب الجمهورية أو خارجه، أو السفر خارج تراب الجمهورية بغاية ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية".

رئيس الحكومة يوسف الشاهد، نفى من جهته، في لقاء له على التلفزيون الرسمي التونسي، مساء الخميس، أن تكون بلاده قد وقّعت أي اتفاقية بشأن عودة القاتلين، مؤكدًا أن تونس ستكون حازمة فى تعاطيها مع ملف عودة القاتلين.



مظاهرة أمام البرلان رفضًا لعودة القاتلين

وقال الشاهد: "نأخذ الوضوع بكل جدية ونملك القائمات الأسمية لكل الإرهابيين الوجودين في بؤر



التوتر والذين يشاركون في تنظيمات إرهابية، نعرفهم واحدًا واحدًا ونملك كل العطيات عنهم".

وأكّد رئيس الحكومة التونسية، في تصريحات ثانية لوكالة الأنباء الألانية أن حكومته سترسل بعثات أمنية إلى مناطق النزاعات في الخارج للتقصي عن أعداد التونسيين الذين يقاتلون هناك بعد مقتل العديد منهم.

تصريحات رئيس الحكومة التونسية، جاءت بعد مخاوف من خطورة عودة القاتلين الذين سافروا للقتال في سوريا أو العراق أو ليبيا على استقرار البلاد، عبّرت عنها أحزاب سياسية تونسية.

ودعت ستة أحزاب من بينها حزب حركة نداء تونس الذي يقود الائتلاف الحكومي، الحكومة لتوضيح موقفها من عودة القاتلين وطالبت السلطات بمصارحة الرأي العام عن الإجراءات الأمنية والقانونية المتخذة بشأنهم، فيما تظاهر المئات، السبت الماضي، أمام البرلمان رفضًا لعودة القاتلين.

> تؤكّد الحكومة التونسية أنها تعمل وفق استراتيجية وطنية لمقاومة الإرهاب صادقت عليها الرئاسة

وتشهد تونس في الآونة الأخيرة جدلاً كبيرًا بشأن مسألة العودة الجماعية لآلاف القاتلين التونسيين إلى تونس، على خلفية تصريحات الرئيس الباجي قائد السبسي الذي قال فيها:" خطورة القاتلين أصبحت من الاضي، وكثير منهم يريدون العودة، ولا يمكننا منع تونسي من العودة إلى بلاده".

وتؤكد الحكومة التونسية أنها تعمل وفق استراتيجية وطنية لقاومة الإرهاب صادقت عليها الرئاسة (وهي تتجاوز القاربة الأمنية والعسكرية، وتركز بشكل أكبر على مقاربات نفسية وثقافية وتربوية)، وخطط علمية لمعالجة ملف التونسيين العائدين من بؤر التوتر تعتمد على تجارب مقارنة بمساعدة خبراء دوليين والمجتمع الدولي.

سحب الجنسية يصطدم بالدستور

في مقابل توعّد الحكومة بتتبع هؤلاء المقاتلين، يطالب عديد من التونسيين بعدم السماح لأي مقاتل بالعودة إلى تونس وبضرورة سحب الجنسية التونسية من المتورطين في القضايا الإرهابية، غير أن الطلب يصطدم بالدستور الذي ينصّ في فصل الـ25 "يحجر سحب الجنسية التونسية من أي مواطن أو تغريبه أو تسليمه أو منعه من العودة إلى الوطن"، فالعودة إلى الوطن حق دستوري، ولا يمكن منع أي مواطن من العودة إليه مهما كان السبب.

وعقب حادثة برلين الأخيرة التي وجهت أصابع الاتهام فيها إلى تونسي يدعى أنيس العامري، أكدت الستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في اتصال هاتفي لها مع الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، أنّ إرجاع الإرهابيين التونسيين من أوروبا إلى تونس أصبح أمرًا مفروضًا وليس رغبة.





AMRI Anis

Né(e) le 22/12/1992 à GHAZA (TUNISIE) de inconnu et de inconnue de nationalité : tunisienne

alias: Ahmed ZAGHLOUL ne le 22/12/1995 de nationalité égyptienne. Anis AMIR né le 23/12/1993 à TATAOUINE ad ZARZOUR né le 22/10/1995 à GHAZA de nationalité libanaise ALMASRI né le 01/01/1995 à ISKANDARIA de nationalité égyptienne ALMASRI né le 01/01/1995 à ALEXANDRIE de nationalité égyptienne Mohamed HASSA né le 22/10/1992 à CAFRICHIK de nationalité égyptienne



INDIVIDU TRES DANGEREUX SUSCEPTIBLE D'ETRE ARME

أنيس العامري المشتبه به في حادثة برلين

وبلغ عدد قضايا الإرهاب العروضة على القضاء التونسي، إلى فبراير الماضي، 1944 قضية، وعدد الوقوفين على ذمة هذه القضايا 778 شخصًا، حسب كمال بربوش الناطق الرسمي باسم النيابة العامة بتونس، وكانت السلطات التونسية أعلنت في بداية العام الماضي أنها منعت 15 ألف شاب وفتاة من السفر إلى سوريا والالتحاق بمقاتلي تنظيم الدولة.

> يخشى معظم أهالي القاتلين التونسيين في الخارج التحدّث في هذا الوضوع وتقديم أي معطيات عن أبنائهم

وكانت السلطات قد وضعت 92 عائدًا تحت الإقامة الجبرية، بعد أيام من تفجير استهدف حافلة للحرس الرئاسي، وأودى بحياة نحو 12 شخصًا، في نوفمبر 2015، وتشير تقارير غير رسمية إلى وجود نحو 3500 تونسي في بؤر التوتر، ويقبع في سجون تونس اليوم نحو 2000شخص بين مدانين في جرائم إرهابية وموقوفين على ذمة قضايا متعلقة بالإرهاب، وذلك حسب صابر الخليفي مدير عام إدارة السجون والإصلاح بوزارة العدل.

ويخشى معظم أهالي المقاتلين التونسيين في الخارج التحدّث في هذا الوضوع وتقديم أي معطيات عن أبنائهم خوفًا من تتبعهم قانونيًا أو اتهامهم بتمجيد الإرهاب، ويجرّم قانون مكافحة الإرهاب في تونس تمجيد الإرهاب ويعاقب فاعله بالسجن.

رابط القال : https://www.noonpost.com/15936/